تقرير: المحكمة الاتحادية العراقية تلغي صفقة ترسيم الحدود.. الكويت تواجه ضغوط سياسية

كشفت شبكة ذا نيو اراب الناطقة بالانكليزية، اليوم الخميس، عن وجود ما وصفتها بـ "الضغوط" التي تمارس من قبل نواب في برلمان الكويت على الحكومة لـ "اتخاذ موقف" من قرار المحكمة الاتحادية العراقية المتضمن الغاء صفقة ترسيم الحدود بين البلدين.

وقالت الشبكة، إن "عددا من النواب الكويتيين تقدموا بطلب رسمي في السادس من الشهر الحالي للحكومة لـ "اتخاذ موقف واضح من المسالة الحساسة بشكل رسمي"، بحسب وصفهم، مؤكدين أن "قرار المحكمة الاتحادية العراقية غير ملزم بالنظر الى ان الاتفاقية مبنية على قرار سابق من مجلس الامن الدولي".

وأوضحت أن "النواب الكويتيين طلبوا من الحكومة رسميا عقد لقاء مع وزير خارجيتها لـ "بحث موقفها الرسمي"، مؤكدةً أن "الحكومتين في بغداد والكويت ما تزالان حتى اللحظة "تلتزمان الصمت" بشان قرار المحكمة وخصوصا فيما يتعلق بخور عبد ا".

يشار الى ان المحكمة الاتحادية العراقية أصدرت قرارا في الرابع من الشهر الحالي بإلغاء القانون

رقم 42 والذي مرر عبر البرلمان العراقي عام 2013، مبينةً أن تمرير القرار اتى بـــ "اغلبية بسيطة"، مشددة على أن "التمرير "الدستوري" يجب ان يتضمن موافقة اغلبية الثلثين"، بحسب وصفها.

وكانت الصفقة لترسيم الحدود بين البلدين قد تعرضت الى انتقادات عديدة من قبل مشرعين، نواب برلمان وناشطين سياسيين عراقيين نتيجة لما وصف بانه "تخلي" العراق عن سيادته على منطقة خور العبد ا، بحسب الشبكة، الامر الذي دفع عددا من البرلمانيين الى رفع شكوى للمحكمة الاتحادية حول قرار البرلمان تمرير الصفقة بقانون.

المصدر: بغداد اليوم